"قوافل الموت" تحصد عشرات آلاف المفقودين في العالم

معاناة الاهالي تصطدم بصمت السلطات وتواطؤها

اللجنة الدولية للصليب الأحمر تشدد على معالجة القضية في لبنان

هم ركاب "قوافل الموت". مرتين كانوا ضحايا، الاولى عندما اختفوا على ايدي عملاء السلطة او غيرهم من المسلحين، من دون ان يودعوا احباءهم، والثانية عندما امعنت السلطات، ايا تكن وفي اي مكان، في قتلهم مجددا وقتل ذكراهم، بتجاهلهم وتجاهل عائلاتهم، كأنهم لم يكونوا يوما احياء يرزقون على الارض. المفقودون اصبحوا ظاهرة عالمية مهينة للانسانية، وشهودا صامتين على جرائم الاقوياء. كم ان السلطات تتشابه في ممارساتها، رغم اختلاف الدول واللغات والثقافات؟ ما يجمع بينها، من الشرق الى الغرب، من الشمال الى الجنوب، انها تجيد فعلا تقنية الاخفاء القسري. في ظل الممانعة المريبة عن قول الحقيقة: الكلمة اليوم للمفقودين وعائلاتهم.

تحقيق هالة حمصي

"لا ازال انتظر عودة ولدي. وفي الانتظار، تقدمت في العمر وازددت تعبا". السيدة اوديت لم تنس يوما ريشار وكريستين، ولديها، منذ خطفهما واختفائهما في ايلول عام ١٩٨٥ في بيروت. فهي تعيش معهما في كل شيء: ثيابهما التي حافظت عليها في خزانتهما طوال ١٨ عاما، راكتهما في ارجاء المنزل، صورهما، ضحكاتهما، ذكرياتهما. في شهادتها البؤثرة، كان المها كبيرا. اليوم، تعيش وحيدة، ووحدتها ملاذها الامن. "لقد تغيرت كثيرا في غيابهما...واليوم، احب ان اعيش وحيدة". هكذا قالت.

المفقودون هم بالآلاف وعائلاتهم بالاف الالاف في لبنان والارجنتين وروانده وكوسوفو وكرواتيا وصربيا وتشيلي والبيرو وكردستان والعراق والصين وغواتيمالا والمغرب والجزائر، وغيرها ايضا من عشرات البلدان. ووفق تعريف اللجنة الدولية للصليب الاحمر في تقرير اعلنته في مؤتمر نظمته عن هذه القضية في شباط الماضي، المفقودون هم "الاشخاص الذين لا تملك عائلاتهم اي معلومات عنهم، او الذين اعتبروا مفقودين، وفقاً لمعلومات موثوق بها، بسبب نزاع مسلح دولي او غير دولي، او وضع عنف داخلي". وتعتبر لجنة حقوق الانسان الدولية التابعة للامم المتحدة، بالاستناد الى الاعلان الدولي لحقوق الانسان، "ان الاختفاءات القسرية تحصل عندما يتم توقيف اشخاص او اعتقالهم او خطفهم ضد ارادتهم، او حرمانهم من اي شكل من اشكال الحرية، على يد عملاء حكوميين، بعض الاجهزة، او مجموعات منظمة او خاصة تعمل باسم الحكومات او بدعم مباشر او غير مباشر منها، والتي ترفض لاحقا الكشف عن مصير هؤلاء الاشخاص او امكنة وجودهم او الاقرار بانهم محرومون من الحرية، بحيث تمنعهم عن الحصول على حماية القانون".

ولكن ايا يكن المكان والزمان، فالالم يبقى اياه لاختفاء زوج او زوجة او ابن او ابنة او اي فرد او افراد من العائلة. فالمعاناة النفسية هي اول نتيجة للاختفاء القسري. والانتظار، ليس اياما وشهورا فحسب، بل اعواما طويلة، يقترن دائما بالم وحزن شديدين يتجاوزان بقوتهما كلّ واقع او تفسير او منطق. وبالنسبة الى الاهالي والاقرباء والاصدقاء، المفقودون ليسوا مجرد حالات او ارقام او اشخاص لا معلومات عنهم او تعريفات قانونية، بل هم احباء انتزعوا بالقوة من اكناف عائلاتهم من دون سبب وجيه، وبلا وجه حق، وكانوا ضحايا ابرياء لانظمة اوضاع عنف، والحياة من دونهم لم تعد كما كانت.اصبحوا كل الواقع الذي يناضلون من اجله، ويحيون من خلاله وبه.

"انهم في الربح والجبال"

ولفهم القضية والمعاناة من منظار الاهالي، تستشهد السيدة استير من رواندا بالكاتب الافريقي كامارا لايي الذي كتب:"الاموات ليسوا اموتا". وتضيف:"انهم في الربح، في الهواء الذي ننتشقه، في الظل، في الاشجار، في الجبل". كل عائلتها فقدتها يوما في مجازر شهدتها رواندا عام ١٩٩٤. لم يبق الا هي. تقول:" لا استطيع ان اذكر كل الاسماء. اللائحة طويلة. ولكن يجب ان اتمكن من ان اذكرها كلما حرصاً على سلامتي العقلية، لانني احتاج الى ان ادفنهم، ان اودع كل منهم. لم انته بعد. المشوار طويل، لكنه اساسي".

الشهادات تتعدد، وكلها تصب في المعاناة النفسية المنهكة. ام محمد، وهي لبنانية، لا تزال تتذكر جيدا اليوم الذي خطف ابنها الشاب محمد من امامها في بيروت. تقول في شهادتها:"ابني ضاع، وانا ضائعة ايضا... والمسألة لم تنته بعد. اذا مت، فستكبل ابنتي الطريق عني".سيدة اخرى من الارجنتين من جمعية "امهات ساحة ايار"، السيدة لورا كونت قالت لـ"النهار": "اعيش من اجل قضية ابني وغيره من المفقودين في الارجنتين. لم اعد أمل في رؤية ابني ارتورو يوما من الايام، لكنني اناضل كي احفر هذه القضية في الذاكرة الجماعية والثقافة الوطنية في بلادي. هذه هي حياتي".

ام لبنانية تبكي مفقوديها.

تعلّق المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الانسان اهمية كبيرة على معاناة اهالي المفقودين. وهي ثلاث: نفسية، اجتماعية واقتصادية.وكل منها، بقدر ما تشكل عاملا مصيريا في ذاته، يترابط بعضها بالبعض الآخر، وخصوصا لجهة تاثيرها في حياة من يناضلون من اجل معرفة الحقيقة وايجاد مفقوديهم. ولسوء الحظ يكون وقعها سيئا في كل الاحوال والاوضاع، واهالي المفقودين وعائلاتهم هم الخاسرون وحدهم. السيدة فيساكا دمارمداسا، وهي من سيري لانكا فقدت ايضا احد افراد عائلتها، تقول "انه عندما يكون بقاء احد افراد العائلة على الحياة غير مؤكد، فان الصدمة التي تعانيها العائلة لا توصف". وتوضح في معرض شرحها الآثار النفسية التي يخلفها الاختفاء "ان الرغبة في رؤية الشخص المفقود كبيرة جدا، وتميل الى ان تزداد قوة، حتى بعد عشرات الاعوام على الاختفاء. هذا العامل خاص وحقيقي جدا، ويشكل العقبة الرئيسية امام شفاء الاهالي".

ايضا، المعاناة الاجتماعية تترك جراحا عميقة. فرغم ان حدتها تختلف بين بلد واخر، الا ان وقعها يبقى كبيرا، خصوصا على النساء. وتشرح دمار مداسا "ان المشكلات الاجتماعية تتفاقم نتيجة عدم ادراك المجتمع حجم الضيق النفسي الذي يتسبب به الاختفاء". والانعزال العائلي هو احد مظاهر هذا الضيق، اذ يصعب على الاهالي المعنيين العيش طبيعيا.كذلك، هناك النظرة الاجتماعية الى المرأة الارملة، التي تزيد عبء معاناة العائلة المنكوبة، وقد يزداد او يقل وفقا للمجتمعات واوضاع النساء فيها.

من جهة اخرى، المعاناة الاقتصادية لا تسهل اطلاقا حياة اهالي المفقودين وعائلاتهم، وخصوصا تلك التي كانت تتكل في معيشتها على وظيفة رب المنزل المفقود.ففي ظلها، يتفاقم الضغط الى حد وصول العائلات الى اليأس. تروي ام محمد، او السيدة خديجة، في شهادتها:"انني دفعت الكثير من المال لعدد من الاشخاص الذين وعدوني بان يجدوا ابني". لكن اي شيء لم يحصل، وضاعت كل الاموال هباء ومعها الامل.

هذا الواقع المؤلم الذي يفرضه الاختفاء يشكل محور توصيات واقتراحات حلول عملت على وضعها منظمات دولية، منها اللجنة الدولية للصليب الاحمر، من اجل تخفيف وطأة الالم الاختفاء على العائلات. "في انتظار المعلومات عن مصير الافراد واعلان وفاتهم، لعائلات المفقودين حاجات محددة. وهذه الحاجات على الصعيد المالي والمادي والنفسي والقانوني يجب ان تكون موضع تدابير تتخذها سلطات الدول المعنية مباشرة بالقضية، والتي تتحمل المسؤولية في الدرجة الاولى، وذلك بدعم من مجتمع الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، الاقليمية والوطنية واللجنة الدولية للصليب الاحمر". هذا بعض ما اوصت به اللجنة الدولية للصليب الاحمر في تقريرها. والتوصية، كغيرها من توصيات مهمة، تنتظر من يضعها فعلاً موضع التنفيذ.

تواطؤ السلطات

عند التكلم على الاختفاءات القسرية، تبرز مسلمتان ترتبطان بالقضية ارتباطاً عضوياً. الاولى ان الاختفاءات القسرية ظاهرة سياسية بامتياز، وهي نتيجة ارادة السلطات السياسية الشرعية او التي اعلنت نفسها، توقيف عسكريين او مدنيين او سياسيين لاسباب مختلفة، ابرزها الاعتبار انهم ليسوا موالين لها، او انهم يشكلون تهديداً ببقائهم احراراً، او لجعلهم عبرة للآخرين، او لمجرد الانتقام على خلفية اثنية او دينية او عرقية. وفيما ينفذ التوقيفات عملاء هذه السلطات، تنتفي التوقيفات باختفاء الموقوفين وعدم القدرة على الاتصال بهم، مع ما يشكل ذلك من انتهاك فاضح لحقوق الانسان. والمسلمة الثانية تكمل الاولى، وتتمثل في تواطؤ السلطات غير الصمت وتجاهل مطالب الاهالي وعرقلة جهودهم الى حد تيئيسهم.وفي هذه الحال، تطبق مبدأ السكوت وسد الآذان واغماض العيون، وفي كثير من الاحيان، تفسل يديها من دماء هؤلاء الابرياء، وتتناسى!

الاهالي باتوا يدركون جيدا هذه اللغة الرسمية. السيدة كونت قالت لـ"النهار": "الاجوبة عن اسئلتنا التي يعطينا اياها المسؤولون السياسيون في الارجنتين مجرد كلام بكلام... لا ثقة لنا بالحكومة، ولا بالحكام، ولا بالاحزاب السياسية. لدينا ثقة فقط بالحركة الاجتماعية". هذا الواقع عاشه، ويعيشه اهالي مفقودين لبنانيين. السيدة اوديت اكدت"انني زرت المسؤولين عن كل الميليشيات، ولكن عبثاً. الحكومة اللبنانية لا تعبأ بقضيتنا وبالامنا". وتؤيدها ام محمد:" لقد بحثت عن ابني في كل مكان، وتوجهت الى كل الشخصيات المهمة، ولكن من دون جدوى. لقد تقدمت بشكوى الى الشرطة آنذاك ذكرت فيها اسم الشخص الذي كان واقفا عند الحاجز حيث اعتقل ابني، والذي اعرفه جيدا. لكن اي شيء لم يحصل. لم يفكر احد في السلطة بالتحقيق معه. لم اترك بابا الا وطرقته... لقد فعلت كل ما يمكن فعله".

في عدد من الدول، انبثقت من الاهالي والعائلات تجمعات ولجان هدفها النضال من اجل المفقودين واثارة القضية على كل المستويات، وشكلت لجان تحقيق او "لجان الحقيقة" تمكنت من وضع تقارير عن مصير المفقودين. ووفق تقرير دولي، " ٢٧ دولة، معظمها في طور التطور، شكلت لجانا مماثلة منذ عام ١٩٧٤، وبعضها شكل اكثر من واحدة. وفي المجموع، شكلت ٣٠ لجنة تقريباً، خصوصاً في افريقيا واميركا اللاتينية". وقال" ان هذه اللجان تتميز بأربع خصائص، الاولى انها شكلت لمدة محددة لا تتجاوز اعواما قليلة، وعموما حتى انتهاء التحقيق ونشر التقرير، والثانية تتعلق بالانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان التي حصلت في الاعوام الماضية خلال مرحلة معينة، والثالثة تتعلق بتقديم بانوراما عن انتهاكات حقوق الانسان اكثر مما تحقق في مصير المفقودين. اما الرابعة فهي تمتع هذه اللجان بسلطة معينة تخولها الوصول الى المعلومات التي تحتاج اليها".

ولاحظ انه "حتى لو كانت اللجان تتمتع بسلطة كبيرة كما هي الحال في جنوب افريقيا، فمن النادر احترام التوصيات التي تضعها"، مشددا على "ضرورة جعل التقارير التي تضعها في متناول عامة الناس". ومن ابرز الدول التي شكلت فيها اللجان، الارجنتين، الشيلي، السلفادور، جنوب افريقيا، غواتيمالا، سري لانكا، بوليفيا، يوغوسلافيا، البوسنة والهرسك... ولبنان ايضا شكل على مرّ الاعوام منذ بداية الحرب عام ١٩٧٥ لجان تحقيق "باءت كلها بالفشل، ولم تصدر تقريرا واحدا"، باعتراف مطلعين على الامور. واخر هذه اللجان انشئت من عامين، ولا يزال اهالي المفقودين في انتظار تقريرها، رغم انتهاء المدة القانونية لعملها. ومع ان الشعار هو مواصلة النضال، فان اكثر ما يخشونه ما تردد الى مسامع بعضهم ان ثمة قرارا سياسيا بعدم اصدار التقرير وترك الامور على حالها، معلقة وميهمة.

القواعد الدولية لا تطبق

للجنة الدولية للصليب الاحمر الكثير لتقوله في هذا المجال. فهي احدى ابرز

مسلحون من الجبهة الوطنية الرواندية امام مقبرة لعشرات الجماجم التي تخص مدنيين من التوتسي قتلتهم ميليشيات الهوتو.

المنظمات الدولية التي اخذت في الاعوام الماضية على عاتقها اثارة هذه القضية الانسانية في مختلف المحافل وعلى كل المستويات. لماذا هذا الاهتمام؟ وكيف تساعد اللجنة؟ وابن الصعوبات؟

تقول المسؤولة عن وكالة البحث عن المفقودين في مكتب اللجنة في بيروت السيدة كريستين رشدان لـ"النهار": "ان مشكلة المفقودين في النزاعات المسلحة او اوضاع عنف داخلية تهم كثيرا اللجنة، لانها تشمل فئة من الاشخاص الذين تلتزم اللجنة حمايتهم، من خلال تفويضها والمبادئ التي تدافع عنها". وتشرح "ان احدى خصائص اللجنة تكمن في ان انشطتها وتفويضها ترتكز على قانون دولي، هو القانون الدولي الانساني. وهنا، تفرض مرحلتان، ضرورة الاعلام عن هذا القانون وقواعده ومبادئه، والسهر على احترامها وجعلها محترمة، وخصوصا تطبيقها".

وفق هذا القانون، للعائلات الحق في ان تعرف مصير مفقوديها، وعلى الافراد المشاركين في النزاع التفتيش عن اشخاص وقع فريق خصم اختفاءهم وتسهيل البحوث التي يقوم بها افراد عائلات شتتت بسبب النزاع، من اجل اقامة اتصال بين بعضهم البعض، والاجتماع مجددا اذا امكن...

بالنسبة الى رشدان، "ان حق المعرفة الذي يجب ان تتمتع به عائلات المفقودين يجد جوابا في مختلف المهمات التقليدية التي تقوم بها اللجنة.فاذا كان المفقودون احياء، يمكن ان يكونوا معتقلين او منفصلين عن عائلاتهم بحدود او جبهات. هذه المشكلة يمكن حلها جزئيا من خلال خدمة اعادة العلاقات الاسرية في وكالة البحوث المركزية في اللجنة، وفي مرحلة لاحقة بواسطة اجتماعات عائلية. فالقواعد الدولية الحالية تمنع ان يصبح الاشخاص مفقودين. فالابلاغ عن حالات توقيف او اعتقال، وحق المعتقلين او الاشخاص المنفصلين عن عائلاتهم بمراسلتها، وواجبات السلطات لجهة الاجابة عن طلبات البحث المقدمة اليها، كل هذا يجب ان يجنب الموقوفين او المعتقلين ان يصبحوا مفقودين...".

مشكلات عديدة تواجهها اللجنة في عملها، اولها "عدم تطبيق القواعد الدولية"، على قول رشدان، عازية الامر الى "جهل هذه القواعد من جهة، وعدم رغبة الجهات المسؤولة في تطبيقها من جهة اخرى". وتستدرك: "احيانا، بدل معالجة قضية المفقودين كمشكلة انسانية، تشكل اداة لمساومات سياسية ومالية مخيفة. ففي حال انتهاك القانون الدولي وحقوق الانسان والتشريعات الوطنية، يميل المسؤولون عن هذه الاختفاءات الى اخفاء جرائمهم لتجنب ملاحقتهم امام العدالة، ولا سيما في ظل التحسن الاخير في مكافحة الافلات من العقاب وانشاء محاكم تسمح بملاحقة مجرمي الحرب امام العدالة. ومنا ايضا تبرز صعوبة اللجنة بتجاذبها اعترافها بامنية الملاحقات القضائية لجرائم الحرب، وحاجتها الى ضمان سرية المعلومات التي تتلقاها من مختلف المقاتلين".

"معضلة عميقة" تواجهها ايضا اللجنة اذا ارادت توسيع انشطتها لمصلحة المفقودين. تقول رشدان"ان اللجنة ليست في وارد معالجة القضية على مستوى بلد من دون ارادة واضحة للسلطات السياسية والمدنيين والمجتمع المدني ومختلف الافرقاء المعنيين". وتلفت الى"ان نجاح نشاط اللجنة يتعلق فقط بانفتاح الافرقاء المتنازعين الذين يضربون احيانا القوانين بعرض الحائط او يحلّون محل هيكليات السلطات. وغالبا ما يقدم في شكل سيئ قيام اللجنة بجمع المعلومات عن اختفاءات، اذ تربط بعمل جاسوسي. في الاعوام الماضية، غالبا ما ادت انشطة اللجنة الى تعريض فريقها لاخطار تهدد حياتهم".

المفقودون في لبنان

ماذا عن قضية المفقودين في لبنان؟

تجيب: "اوضاع المفقودين هنا معقدة اكثر مما هي عليه في دول اخرى، اذ يتحمل فريقان او ثلاثة افرقاء المسؤولية. في لبنان، كان هناك نزاع دولي ووضع عنف داخلي، حيث كان نحو ٢٠ فريقا وقوات مسلحة، من مختلف الجنسيات والطوائف، تحمل الاسلحة، وتفرض قواعدها الخاصة، ولديها سجونها، وتتبادل السجناء على خلفية سياسية – طائفية، او تجعلهم يختفون بكل بساطة، في غياب اي سلطة حكومية قادرة على فرض احترام القوانين الدولية".

وتؤكد" ان اللجنة الدولية كانت ولا تزال قريبة من الف حالات الاختفاء، ولكن للاسف لا نستطيع ان نحدد في شكل تام عددها"، مشيرة الى "ان بحوثاً اجريت، وهناك حالات خضعت لمختلف سلطات تلك المرحلة، وملات الاشخاص وجدوا في سجون تابعة لهؤلاء الافرقاء السياسيين... كذلك، وجد الاف في مختلف السجون والمخيمات ومراكز الاعتقال التي زارتها اللجنة، لكن مصير بعضهم لا يزال غامضا".

وتشدد على ضرورة" الكشف عن مصير المفقودين، من دون ربط ذلك باعتبارات اخرى. فالقانون الدولي لا يعترف بمبدأ التبادل الذي يجعل تسليم جثث المفقودين او اعطاء معلومات امراً موضوعاً تحت شروط". واذ تلفت الى "ان اللجنة في لبنان تمكنت من اعطاء اجوبة عن عدد كبير من الحالات، بالوسائل التي كانت لديها، ووفقاً للارادة الطيبة للسلطات المعنية في تلك المرحلة"، ترى "ان هذه المشكلة يجب ان تنال هنا، كما في كل مكان آخر، اولوية اكبر في برامج الحكومات، ومنظمة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. كذلك، يجب على المجتمع ان يتحسس هذه الظاهرة، لانه رغم انه يعاني هذه المشكلة فإن فئة كبيرة لا تبدي اي اهتمام بها. المجتمع اللبناني منقسم بين من يريدون الحصول على اجوبة، ومن يريدون ان ينسوا. وطالما لم تحل هذه المشكلة، فان المصالحة والمسامحة لن تحصلا في لبنان".